# الوصول إلى المعلومات العلمية والتقنية: واقع المكتبات الجامعية الجزائرية

الدكتور محمد الصالح نـابتي
العلمية بقسم علم المكتبات
الجزائر

رئيس اللجنة
جامعة قسنطينة –

**المستخلص**

الوصول إلى المعلومات هدف كل المؤسسات الوثائقية؛ والمكتبات الجامعية الجزائرية هي إحدى هذه المؤسسات التي عملت على إيصال هذه المعلومات لمستفيديها، خاصة المعلومات الصادرة في الدوريات ورغم أن هذه المهمة ليست سهلة بالنظر لما تتطلبه من إجراءات تتعارض في كثير من الأحيان مع الواقع المعيش لهذه المكتبات. ونظرا للظروف الصعبة التي عاشتها المكتبة الجامعية الجزائرية التي لم تسهل لها القيام بهذه المهمة على أحسن وجه، هاهي مهمة الوصول للمعلومات تتعقد أكثر في ظهور نوع آخر من الوصول الذي يعرف بالوصول الحر أو المجاني، والمتمثل أساسا في الدوريات الإلكترونية.

لهذا المقال جاء لطرح هذه الإشكالية التي عاشتها المكتبات الجامعية الجزائرية قبل التغيرات التي طرأت على الوثائق بصفة عامة، والدوريات بصفة محددة من خلال تجربة خاصة محاولين تقديم بعض الحلول المستوحاة من تجارب الدول المتقدمة في هذا الشأن.

**تقديم**

مبدأ الوصول الحر للمعلومات أو النفاذ إليها هو أحد المبدأين الذين نادت بهما منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو"مطلع الستينيات من القرن الماضي. فالمبدأ الأول يتمثل في الضبط الببليوغرافي العالمي الذي كان يشكل أحد الاهتمامات الرئيسية لهذه المنظمة العالمية، لما له من أهمية في جمع الإنتاج الفكري العالمي وتنظيمه وكذلك ضبطه؛ ومن جهة أخرى لتتوافق جميع الإجراءات الفنية مع بعضها البعض في جميع دول العالم، كما أوصت

هـذه المنظمة العالميـة في ستينيات القـرن الماضي المكتبات الوطنية علـى الخصوص أو من يقـوم مقـامـها في حالة عدم وجود مكتبة وطنية بضرورة القيام به على مستوى جميع الدول.

رغم أهمية الضبط الببليوغـرافي في حصر الإنتـاج الفكري العالمي بمخـتلف أشكاله إلا أن هـذه العملية تبـقى دون فائدة مالم تُتبع بتطبيق المبدأ الثاني المتعلق بالإتاحة العـالمية للمطبوعات أو النفاذ- أو الوصول إلى هذه الوثائق المضبوطة.

إذن مبـدأ الوصول إلى المعلومات هو مطلب قـديم قدم المعـلومة نفسها وقد أُوكلت مهـمة تحقيقه إلى المكتبات بمختلف أنـواعها من خـلال مجموعة من الخـدمات الفنية والتقنية تتم عـبر سلسـلة من الإجـراءات المطبـقة عـلى الوثائق، والتي تعرف بالسلسلة الوثائقية، آخر حلقاتها بث المعلومات المحتواة في هذه الوثائق باستعمال عدة وسائل كالفهارس البيبليوغرافيات... أو إيجاد طرق تسمح بالوصول المباشر إلى الوثائق نفسها.

فالوصول إلى المعلومات بطرق مباشرة أو غير مباشرة كان ولا زال الهدف الرئيسي من كل الخدمات التي ما فتئت تقدمها المكتبات منذ نشأتها. وقد تعزز هنا الهدف بصورة تامة وواضحة بعد أن بدأت المكتبات في تبني تطبيقات الحاسوب على خدماتها، وذلك منذ ستينيات القرن الماضي، حيث تعتبر هذه الفترة منعرجا حقيقيا بالنسبة لكل المؤسسات الوثائقية، ففيها بدأت عملية التزاوج بين الحاسوب وما يمتاز به من إمكانيات ، مع وسائل الاتصال، مما أدى في نهاية الأمر إلى ظهور تكنولوجيات جديدة في الإعلام والاتصال أحدثت تطورات كبيرة تشكل على إثرها في بعض المناطق من العالم: أمريكا أوروبا و اليابان مجتمعا جديدا بدأت ملامحه تتضح منذ سبعينيات القرن العشرين حيث تمثل فيه المعلومات المحور الأساسي الذي تدور حوله كل النشاطات بمختلف أنواعها.

ليتضح بعد فترة وجيزة أن هذا المجتمع المعتمد على المعلومات العلمية والتقنية، لم يكتب له النجاح-وقد لن ينجح أبدا- لأن العالم لا يتلخص في هذه الدول المذكورة أعلاه فقط، كما يراد له أن يكون بل هو أكثر من هذا بكثير. فالجزء الأكبر منه لا زال لم يعرف هذه التكنولوجيات الجديدة، رغم ما يحمله من مجموعات معرفية الأصل فيها الإنسان توارثها أبا عن جد. إذن فالوصول

إلى المعلومات أو الوصول إلى المعرفة هو مطلب قديم كما سبق وأن ذكرنا جندت له المكتبات كل الوسائل والإمكانيات من اجل وضع كل محتويات الفكر الإنساني في متناول الجميع.

ها هي ضرورة الوصول إلى المعلومات تعود من جديد وبأكثر حدة لكن بمفهوم آخر، بوسائل أخرى، حيث أصبح الوصول إلى المعلومات يشترط فيه أن يكون حرا أو مفتوحا وقد يكون مجانا، كل هذا لأن مختلف الوثائق بأنواعها وأشكالها وبخاصة منها المنشورات الدورية، ازدادت أهميتها بالنسبة للأساتذة والباحثين، لما تحمله من معلومات حديثة، جارية ومستمرة ساعدت التكنولوجيات الجديدة على تأكيد أهميتها أكثر فأكثر.

## الدوريات العلمية

المنشورات الدورية أو المتسلسلة، إذا ما اتصفت بالانتظام في صدورها، فإنها تأخذ اسم الدورية، وهي تهدف إلى متابعة التطورات العلمية الحديثة التي حدثت هنا وهناك وفي مستويات عليا من مصادر المعرفة الحقيقية مثل الجامعات ومخابر البحث العلمية. فمن جهة الدوريات العلمية موجهة إلى مستوى عالي من القراء، ومن جهة أخرى، فهي عادة ما تتخصص في مجال واحد أو موضوع بعينه. أما دوريتها فتقل كلما كانت أقرب للعلوم الدقيقة والعلوم الطبية، وأيضا نظرا لتوجهها نحو متابعة التطورات العلمية وإلى ما وصلت إليه الأبحاث العلمية من خلال ما تنشره من مقالات ودراسات فهي ضيقة الانتشار أو محدودة، إذا ماقورنت بالدوريات العامة والجرائد.

من مميزات الدوريات العلمية كونها إحدى المنشورات الرسمية التي تمر فيها المقالات بمرحلة التحكيم، فضلا عن أنها الأسرع صدورا مقارنة مع باقي الوثائق الأخرى كالكتاب مثلا. وقد ترتب عن أهمية الدوريات العلمية في حصر الإنتاج الفكري العالمي ذي المستوى العالي، أن بلغ عدد عناوينها 400000[1] عنوانا في العالم.

[1] **Wachington Post(p.A22), March 12,1999 in ''Webster,D.–début de réponses à la crise des périodiques scientifiques.ifla.Bangkok,1999.''**

فهذا العدد من العناوين، والذي قابل للزيادة من سنة لأخرى من الصعب الإطلاع عليه بطريقة مباشرة مما أدى ببعض المؤسسات العلمية والتجارية إلى إنتاج نوع آخر من الدوريات الثانوية –أو من الدرجة الثانية- إنها البيبليوغرافيات المتخصصة، التي تعمل على متابعة هذا الإنتاج الفكري العالمي وحصره ، و بخاصة الصادر منه في الدوريات العلمية والتقنية والتعريف به للقراء، لتصبح هذه البيبليوغرافيات المتخصصة مجال اهتمام الأساتذة والمكتبات على حد سواء. فهي الوسيلة الأكثر تتبعا من طرف المستعملين لما تقدمه من معلومات عن المواضيع المنشورة في الدوريات الأساسية، أي الدوريات من الدرجة الأولى، خاصة وأنها في الغالب بيبليوغرافيات تحليلية تأخذ شكل مستخلصات تحيط المستفيد علما بمضمون وبمحتوى هذا الكم الهائل من مقالات الدوريات وغيرها من الأشكال الوثائقية الأخرى، كما تساعد في عملية اختيار المواضيع التي تنشرها هذه الدوريات فهي بهذه الصفة تساعد المكتبة في القيام باشتراكاتها فيها بطريقة رشيدة خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الغير مواتية لكثير من الدول، ومنها الدول العربية، أضف إلى ذلك تكاليف النقل إذا ما عرفنا أن الإنتاج الفكري العالمي من الدوريات العلمية والتقنية يتمركز في الجزء الشمالي الغربي من الكرة الأرضية أي في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، وما يترتب عن هذا من وجوب وجود عملات وطنية قابلة للتحويل بالعملات الأجنبية القوية أو الصعبة.

تأسيسا على ما سبق يتضح أن الدوريات العلمية والتقنية تعد الوسيلة الأحسن لمتابعة التطورات العلمية التي تحدث في العالم بصورة دورية، سريعة ومستمرة، مما يجعلها الأداة الأكثر استعمالا من طرف الأساتذة و الباحثين لتمثل من ناحية أخرى بالنسبة لكل المكتبات الجامعية في العالم تحديا كبيرا وللمكتبات الجامعية في الدول العربية ودول العالم الثالث تحديا أكبر، لأن ما يشغل كل المكتبات هو الحصول على الدوريات في وقتها وبطريقة متواصلة، لما لها من فائدة في تطوير التعليم والبحث العلمي على حد سواء.

## الاشتراك في الدوريات العلمية

يعتبر الاشتراك في الدوريات الوسيلة الأنجع لكسب كل التحديات التي تواجهها المكتبات الجامعية ومراكز البحث حيال الوصول إلى المعلومات التي تحتويها أو تحملها هذه الدوريات، ورغم تأكيدنا على أهمية الاشتراك في الحصول على

الدوريات بالطرق السليمة إلا أنه –أي الاشتراك- يحمل في طياته كثيرا من المشاكل وبالتحديد بالنسبة للدول الغير منتجة لهذا النوع من الوثائق الهامة.

عانت المكتبات الجامعية من مشاكل كانت لها علاقة بالاشتراك نذكر منها مايلي:

- ✓ الاشتراك سنوي، وقد تشترط ديار النشر خاصة منها التجارية تسديد قيمته مسبقا، ولن يتأتى هذا للمكتبات الجامعية إلا إذا سددت مبالغ السنة المقبلة، من اعتمادات السنة الجارية وما يشمل هذا الإجراء من لبس قد لا توافق عليه كثير من الأنظمة المالية في كثير من البلدان. فالجزائر مثلا لا تسمح القوانين المالية فيها من تسديد مبالغ مالية مقابل سلع لم يتم استلامها وتسجيلها ضمن ممتلكات المؤسسة.

- ✓ إذا ما تجاوزت المكتبات مشكلة التسديد المسبق، نظرا لما للدوريات من فائدة تجعل من وجودها تحت تصرف الأساتذة وفي الوقت الذي يحتاجونها فيه، أكثر من ضروري، كما أن هذه الدوريات تصدر في دول أجنبية قوانينها تعمل بإجراء التسديد المسبق، فإن الإشكال الذي يطرح وقد طرح بالفعل في كثير من المكتبات الجامعية، تمثل في ضرورة أن يتم الاشتراك بالطرق المباشرة أي حتمية التعامل مع الناشرين مباشرة وليس مع من ينوبون عنهم أو من يعرفون بالوكلاء و الموزعين؛ فهؤلاء يعتبرون وسطاء والوساطة وظيفة لا يوافق عليها القانون في كثير من البلدان، لما ينتج عن هذه الوساطة من زيادة في التكلفة، رغم أن الوساطة تعتبر وظيفة عادية في الدول الغربية مصدر إنتاج هذه الوثائق.

- ✓ ناشرو الدوريات وبالضبط الصغار منهم –الذين ينشرون أعدادا محدودة من العناوين-لا يستطيعون تصدير دورياتهم بأنفسهم نظرا للإجراءات الثقيلة التي يتطلبها تنفيذ الاشتراك، وبالتالي يبحثون عن مجمع للقيام بتنفيذ الاشتراك مكانهم. و الشيء نفسه بالنسبة للمكتبات المشتركة، فرغم اعتراض القوانين في بعض الأحيان إلا أن هذه الأخيرة تبحث عن مجمع لهذه الأعداد الصادرة عن هؤلاء الناشرين لتتخلص

بدورها من الإجراءات الثقيلة التي يتطلبها الاتصال بكل ناشر على حدا لأن هذه الإجراءات من شأنها تثقيل فاتورة الاشتراك.

- ✓ يحدث في كثير من المرات أن لا يصل عدد من الإصدارات-أو الأعداد- إلى المكتبة فيترتب عنه ما يعرف بمسألة الأعداد الناقصة وهنا يطرح السؤال: من هو المسئول عن هذا النقص في الأعداد؟ كما تطرح الطريقة التي تتم بها معالجة هذا الإشكال باعتبار أن التسديد قد تم فعلا ومسبقا.وهنا يمكن الإشارة إلى أن هذه النقطة بالذات قد نغصت حياة المكتبيين المسئولين عن مصلحة الدوريات في المكتبات الجامعية. فمهما حاولت كل الأطراف معالجة هذه المسألة عن طريق عدة اقتراحات إلا أنه في النهاية المجموعات المكتبية من عناوين هذه الدوريات تبقى ناقصة، وهو ما يؤثر سلبا على حالة السلسلة.

- ✓ هناك تحدي آخر بالنسبة للمكتبات يتمثل في عدم وجود ما يعرف بمخطط التمويل بالعملة الصعبة الأجنبية على مستوى ميزانية التوثيق، يسمح للمكتبات بتحويل جزء من ميزانيتها بالعملة الوطنية إلى العملات الأجنبية الصعبة-أو القوية- لتمكين الجامعات وبخاصة الكبرى منها القيام بالاشتراك في عدد من عناوين الدوريات العلمية المهمة الصادرة في الخارج. وقد كان وجود هذا المخطط المالي في السابق، بمثابة متنفس حقيقي للجامعات الكبرى لمواجهة احتياجات أساتذتها وباحثيها من الدوريات العلمية والتقنية؛ وفي غياب مخطط التمويل بالعملات الصعبة، فإن المكتبات الجامعية الجزائرية تكون قد أوقفت جميع اشتراكاتها في الدوريات العلمية والتقنية، وما ينجم عن هذا التوقف من آثار سلبية على التعليم والبحث العلمي في الجامعة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن السلطات العمومية قد فتحت منذ السنوات العشر الأخيرة سوق التوثيق للخواص، علاوة على بعض المؤسسات العمومية إلا أن هؤلاء الموردين الخواص والعموميين ،على حد سواء، قد وجدوا أنفسهم أمام سوق يصعب التعامل معها، بخاصة سوق الدوريات نظرا لصعوبة الإجراءات التي تتطلبها عملية الاشتراكات فيها.فقد يكون هؤلاء الموردون قد نجحوا في استيراد الكتاب أو جلبه بكميات ضخمة، ومن عدة دول من العالم وباللغات المستعملة في الجزائر، إلا أنهم لم يستطيعوا حتى الآن التحكم في عملية

الاشتراك في الدوريات العلمية والتقنية. وعلى هذا الأساس وتبعا لما تم سرده من مشاكل وصعوبات عاشتها المكتبات الجامعية ولا زالت تعيشها، فإننا لا يمكن أن نرجع الأسباب التي أدت لهذه الأوضاع إلى ارتفاع أسعار الدوريات نتيجة جشع الناشرين التجاريين فقط كما تقره المكتبات في الدول الغربية. فنحن لم نفكر بعد في مشكلة الأسعار وارتفاعها لأننا لازلنا لم نعالج الطرق الصحيحة التي يجب إتباعها للحصول على المعلومات العلمية والتقنية من مصادرها الأساسية، وإلا كيف نفسر مسألة التراجع عن بعض الإجراءات الصحيحة التي كانت متبعة من قبل، كمسألة مخططات التمويل بالعملات الأجنبية؛ والتي استطاعت بفضلها المكتبات الجامعية لوحدها أن تُكون رصيدا من الدوريات العلمية والتقنية نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، فاق 8000 عنوانا رغم ما يميز هذا العدد من عناوين متكررة هنا وهناك على مستوى المكتبات الجامعية منه ما هو مقصود ومنه ما هو تكرار نتيجة لعدم معرفة ما هو موجود من مجموعات في المكتبات الأخرى، لغياب فهرس موحد وطني للدوريات يشمل كل عناوين الدوريات التي تشترك فيها المكتبات الجامعية وغيرها من المكتبات الأخرى. و بالنظر إلى هذا العدد الكبير من عناوين الدوريات، بعيدا عن الإشكالات المطروحة سابقا، يمكن القول أن المكتبات الجامعية في الجزائر كانت و إلى غاية نهاية الثمانينيات تحتوي على عدد معتبر من الدوريات العلمية والتقنية؛ جزء كبير منها يغطي فترات زمنية طويلة، يرجع الفضل إليها في إنجاح عدة مشاريع بحثية وتعليمية.لا بأس أن أذكر بإيجاز بالمشاريع الوطنية المهمة التي يعمل مركز البحث العلمي والتقني (CERIST) على إنجازها منها مشروع الفهرس الجزائري للدوريات، و مشروع الفهرس الجزائري للرسائل الجامعية و غيرها... فهي فهارس محوسبة أو مؤتمتة يمكن الاستفادة منها عن طريق الانترنت.

## الانتقال إلى الدوريات الالكترونية

إذا عدنا إلى مشكل ارتفاع أسعار الدوريات والتي رأى فيه الباحثون و الأساتذة في الغرب أنه أصبح يمثل بالنسبة لهم أزمة حقيقة، أطلقوا عليها

اسم **"أزمة الدوريات"**[1]، قد يكون هذا التفاعل الواضح مع هذه الأزمة مناسبة لتغيير الأوضاع لأنهم بكل تأكيد قد وجدوا البديل للحد من هذه المشكلة، مشكلة ارتفاع أسعار الدوريات المطبوعة التي يفرضها عليهم الناشرون التجار وذلك بتمكنهم من إنشاء أو تأسيس دوريات جديدة خارجة عن سيطرة هؤلاء الناشرين، لتضاهي في قيمتها العلمية الدوريات السابقة التي كانوا يشرفون عليها هم أنفسهم، لكنها تختلف من حيث الشكل، حيث أخذت الشكل الإلكتروني الذي استطاعوا أن يتآلفوا معه بسهولة بفضل تمكنهم من التعامل الصحيح مع ما جاءت به التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال إذ تعتبر هذه البداية الأولى لظهور الدوريات الإلكترونية، وهو إجراء ناجح، ما كان ليتم بهذه الطريقة لو لم تكن الظروف المالية والتقنية جيدة، علاوة على المناخ العلمي السائد نتيجة لتعاملهم الطويل والمنظم مع النشر الورقي المطبوع. أما الأساتذة والباحثون عندنا، فالمشكلة بالنسبة لهم تحل بل قد تكون تفاقمت لأن الأمر يتطلب علاوة على المشاكل التي كانوا يعانون منها مثل: نقص الميزانية وعدم وجـــود إمكانيات الاشتراك بالعملات الأجنبية، ووجود نقص في العناوين وغيرها...، حل مشكلة البنية التحتيـة التي هي الوسيلة الوحيدة التي تتطلـــبها عملية الاتصال عن بعد عن طريق الشبكات.

فالانترنت أو الشبكة العالمية قد بدأ استغلالها في الجزائر منذ سنة 1994 من القرن الماضي، وقد تكون هذه الفترة هي نفسها التي بدأت فيها الدول المتقدمة استغلال إمكانيات هذه التقنية التكنولوجية الهامة، غير أن البنية التحتية لم تكن جاهزة للاستغلال الأمثل لهذه الشبكة؛ ويعتبر مركز البحث العلمي والتقني -السيرست-[2]** التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أول مقدم خدمات الانترنت في الجزائر، إذ لم يوفق في ذلك بالقدر المطلوب وقد يكون السبب الرئيسي عدم توفر شبكة اتصالات قوية، ثم إن المكتبات الجامعية نفسها والتي تعتبر المسئولة عن إيصال المعلومات إلى الأساتذة والباحثين لم تكن تعمل في إطار تعاوني فيما

[1] Opcit

[1]**Cerist= Centre d'étude et de Recherche en Information Scientifique et Technique.

بينها، لعدم انجازها لحد الآن وسيلة تعاون واحدة كالفهرس المشترك ولو بالطرق التقليدية كما أنها لا زالت بعيدة عن العمل في إطار تشابكي، رغم أن الأغلبية منها الآن مجهزة بأجهزة حاسوب والبعض منها مرتبط بالشبكة العالمية"الانترنت".

مما سبق يتضح أن واقع الوصول إلى المعلومات في الجزائر-وقد يكون الواقع نفسه في كثير من البلدان العربية- قد نال قسطا كبيرا من الاهتمام خاصة إلى غاية نهاية الثمانينيات. فقد كانت أرصدة المكتبات الجامعية الجزائرية من الدوريات تحتوي على مجموعة من العناوين لا توجد إلا في المكتبات الجامعية الكبرى في العالم المتقدم.حتى البيبليوغرافيات أو الدوريات الثانوية التي تعرف بالبيبليوغرافيات كانت بعض مكتباتنا الجامعية تشترك في أهم العناوين منها؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن المكتبة الجامعية لجامعة قسنطينة تحتوي مجموعاتها من الدوريات على عدد من البيبليوغرافيات المتخصصة العالمية مثل "مستخلصات الكيمياء"Chemical Abstracts المشهورة وغيرها من المستخلصات الأخرى في جميع التخصصات العلمية والطبية، غير أن ما يلفت الانتباه أنه منذ بداية الاهتمام بالانترنت بدأت عناوين الدوريات تتقلص شيئا فشيئا وكأن الأساتذة والباحثين وجدوا ضالتهم في هذه التقنية-الانترنت- ربما هروبا من المشاكل التي كانوا يعانون منها جراء ما كان يميز الاشتراكات في الدوريات من نقائص.

**وسائل إضافية للوصول إلى المعلومات**

من الوسائل الأخرى التي وضعت تحت تصرف الأساتذة والباحثين من أجل تعزيز أدوات الوصول إلى المعلومات، "أرصدة" من القصاصات التي تستعمل في الحصول على مقالات أو أبحاث عن طريق التصوير طبق الأصل منشورة في وثائق أجنبية لا تملكها المكتبة الجزائرية موجودة خارج الوطن خاصة في أوروبا؛ تتمثل هذه الأرصدة في القصاصات التي يصدرها المركز الوطني للبحث العلمي الفرنسي، وقصاصات BLDSC التي يصدرها قسم الإعارة في المكتبة البريطانية، كذلك التي تصدرها اليونسكو.

ما يمكن الإشارة إليه أن هذه الوسائل المضافة من أجل تعزيز عملية الوصول إلى المعلومات لم تستمر هي الأخرى وتوقفت ربما لأن جزءا كبيرا منها يجب الحصول عليه بالعملات الأجنبية الصعبة، أو قد يكون السبب هو عدم استعمالها من طرف الأساتذة الاستعمال الصحيح.

ورغم هذه السلبيات التي أشرنا إليها أعلاه إلا أن الجامعة الجزائرية لم تتوقف عن البحث عن حلول ملائمة لإبقاء الأساتذة والباحثين على اتصال مستمر بمصادر المعرفة من الدوريات العلمية والتقنية. فقد عملت الجامعة الجزائرية، على الاشتراك في مجموعة من قواعد المعلومات العلمية ألأجنبية، معتمدة في ذلك على الإمكانيات التي تتيحها شبكة الانترنت للأساتذة، سواء على مستوى المجمعات الجامعية أو على مستوى المنزل. التي تضم كلا منها عددا لا بأس به من عناوين الدوريات تغطي أغلب التخصصات المدرسة في الجامعة، غير أنه ما يمكن أن نقوله حول هذه التقنية الجديدة أنها لازالت لم تخضع لتقييم من الأطراف القائمة وهي المكتبات الجامعية المركزية، ويجب أن يشتمل التقييم على النقاط الآتية: ما هو عدد المستفيدين من هذه القواعد؟ ما مدى استفادة هؤلاء منها؟ لغة المقالات؟ هل كلها متاحة بنصوصها الكاملة؟ وغيرها...وقد تشكل في المستقبل القريب المنطلق نحو نظام وطني للوثائق عن بعد ، وهي الفكرة التي تعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تجسيدها على ارض الواقع.

## خاتمة

بناءا على ما تقدم نخلص للسؤال الآتي: هل يمكن في ظل هذه العينة من المشاكل التي تعيشها مكتباتنا مما جعلها لا تستطيع التحكم في الدوريات الورقية المطبوعة أن تفكر في الانتقال إلى الوصول الحر والمفتوح إلى الدوريات الإلكترونية؟ الجواب سيكون بالنفي-على الأقل في ظل هذه الظروف-، رغم ما وجدته الدورية الإلكترونية من قبول طيب خاصة ممن حاولوا اكتشاف فوائدها مقارنة مع الدورية الورقية، وهم المستعملون الغربيون، فالباحثون الغربيون رغم هذا القبول الطيب و المبرر إلا أنه لازال الكثير منهم لم يصل بعد إلى قرار نهائي لصالح الدورية الإلكترونية. فالدورية الإلكترونية لا تخلو من المشاكل: المؤلف مثلا يحجم عن نشر مادته في مجلة إلكترونية محدودة القراء، هناك أخطار صحية نتيجة التعرض المستمر للشاشة، عطل النظام أو الشبكة يعني تعطل الآخر، وغيرها من المشاكل التي أبرزتها المؤلفات الكثيرة في هذا الموضوع.

ومن أجل أن نضع بعض المعالم للمستقبل، فلا يسعنا إلا أن نـقول أن الوصول للمعلومات بمختلف أنواعـها وأشكالها والاستفادة منها استفادة قصوى كما هو متبع في العالم المتقدم، يحتم علينا اختزال المسافات من خلال الاستفادة من تجارب الآخرين، خاصة وأن العالم اليوم أصبح قرية صغيرة، بفضل ما جاءت به التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، وان نحاول أن نسترجع أو نستكشف كل ما قمنا به من أشياء جميلة استطعنا بفضلها أن نواصل السير ولا نتوقف، حتى ولو كانت هذه الأشياء الجميلة قد تمت بطرق تقليدية محضة، لأن الأعمال المكتبية التقليدية السليمة هي التي مكنت الآخرين من التطبيق الجيد للأعمال المتطورة والحديثة المواكبة لما جاءت به تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

## المراجع

[1] Wachington Post(p.A22), March 12,1999 in ''Webster,D.-début de réponses à la crise des périodiques scientifiques.ifla.Bangkok,1999.''